هنديتان على حدود كشمير .. (ا.ف.ب)

وثيقة من الأمم المتحدة تؤكد التزوير في الانتخابات الرئاسية الافغانية

واشنطن / الوكالات

ذكرت تقارير صحفية امس الاربعاء ان وثيقة داخلية للامم المتحدة في افغانستان اشارت الى عمليات غش كبيرة خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٠ اب اذ ان عدد الناخبين في بعض الولايات كان اقل بكثير من عدد بطاقات الاقتراع. واستندت الصحيفة الى وثيقة سرية كانت في حوزة رئيس بعثة الامم المتحدة في كابول النروجي كاي ايدي الذي اكد انه في ولايات عدة فاز فيها الرئيس المنتهية ولايته حميد كرزاي تجاوز عدد البطاقات المسجلة احيانا عدد الناخبين ب١٠٠ الف.

وفي ولاية هلمند الجنوبية حيث سجلت ١٣٤٨٠٤ بطاقة اقتراع منها ١١٢٨٧٣ للرئيس كرزاي تعتبر الامم المتحدة ان ٣٨ الف شخص فقط صوتوا فعليا في ٢٠ اب. وفي ولاية باكتيكا الجنوبية احتسبت اللجنة الانتخابية الافغانية المستقلة ٢١٢٤٠٥ بطاقة منها ١٩٣٥٤١ لكرزاي، في حين اعتبرت الامم المتحدة ان عدد الذين صوتوا كان ٣٥٠ الف ناخب فقط. وفي ولايات عدة فاز بها عبدالله عبدالله خصم كرزاي الرئيسي قالت الامم المتحدة ان المشاركة الفعلية كانت اكبر من تلك التي سجلها مسؤولون محليون. وفي ولاية بلخ (شمال) قدرت الامم المتحدة عدد الناخبين ب٤٥٠ الفا في حين ان النتائج الرسمية اظهرت ٢٩٧٥٥٧ بطاقة فقط. وادت اتهامات التزوير الى حصول انقسامات في صفوف بعثة الامم المتحدة في افغانستان. واتهم الرجل الثاني السابق في البعثة بيتر غالبريث، الذي اقيل مؤخرا من مهامه، ايدي برفض كشف معلومات عن عمليات التزوير هذه. وفي مقال نشرته الاحد صحيفة "واشنطن بوست" رأى غالبريث ان "٣٠٪ من بطاقات الاقتراع لصالح كرزاي مزورة". من جهة اخرى اعلنت وزارة الدفاع الاسبانية مقتل جندي اسباني واصابة خمسة آخرين الاربعاء في انفجار لغم في افغانستان. وقال متحدث باسم الوزارة ان "جنديا قتل وجرح خمسة آخرون". وجاء في بيان صادر عن رئاسة الاركان ان "لغما انفجر بآلية مدرعة قرب سياح وشان قرب هراة (غرب) ما اوقع قتيلا وخمسة جرحى". وقالت وسائل اعلام اسبانية ان الجنود كانوا على متن آلية مدرعة لنقل الجنود عندما مرت فوق لغم في ولاية هراة (غرب). والقتيل جندي برتبة كابورال وهو سابع جندي اسباني يسقط في هجوم في افغانستان منذ ٢٠٠٢. والكتيبة الاسبانية منتشرة في البلاد في اطار قوة ايساف التابعة لحلف شمال الاطلسي وقوامها ١٢٣٠ عسكريا منها ٤٥٠ بصورة موقتة لفترة الانتخابات الافغانية. ووافقت الحكومة الاسبانية في ١١ ايلول على ارسال ٢٢٠ جنديا اضافيا الى افغانستان. وتعرض العسكريون الاسبان في افغانستان لهجمات عدة في الاسابيع الماضية وادى آخرها الى مقتل جنود في تشرين الثاني ٢٠٠٨. وقالت الاذاعة الاسبانية ان وزيرة الدفاع كارمي تشاكون ستتوجه الاربعاء الى افغانستان وهي معلومات لم تؤكدها الوزارة.

كلنتون : واشنطن غاضبة من مستوى العنف في غينيا

واشنطن / الوكالات

قالت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، إن واشنطن مصدومة وغاضبة من أعمال العنف التي شهدتها غينيا في أعقاب قمع الجيش لتجمع المعارضة.

وقالت جمعيات حقوق الإنسان إن المواجهات الدامية بين الجيش والمعارضين خلفت مقتل أكثر من ١٥٠ شخصا.

واتهمت كلينتون خلال مؤتمر صحفي في واشنطن عناصر في الجيش الغيني بالتورط في أعمال قتل عشوائية واغتصاب طالت بعض المعارضين.

وألمحت إلى أن القيادة في غينيا مدينة للشعب الغيني باعتذار عميق، مضيفة أن الإدارة الأمريكية ستتخذ إجراءات مناسبة ضد الحكومة الغينية.

وكان زعماء المعارضة قد قالوا إنهم لن يجروا مباحثات مع ممثلي الحكومة بهدف حل الأزمة السياسية التي تعصف بها حتى يتنحى رئيس الحكومة العسكرية، النقيب موسى داديس كمارا، من منصبه.

مقتل خمسة متمردين مفترضين في كشمير الهندية

سريناغار / اف ب

قتل خمسة متمردين مسلمين يحاربون السيادة الهندية امس الاربعاء في القسم الهندي من كشمير خلال مواجهات مع الجيش، كما اعلن مصدر عسكري.

وقال المتحدث باسم الجيش جاي.اس. برار لوكالة فرانس برس ان اربعة متمردين مفترضين قتلوا في ولايتي كوبوارا وبارامولا المحاذيتين للشطر الباكستاني من كشمير.

واوضح ان "المعارك اندلعت بينما كان الجنود يشنون هجوما على مخبأين مفترضين للمتمردين اثر ورود معلومات دقيقة عن وجودهما".

واضاف ان الجيش قتل متمردا خامسا في منطقة حرجية تبعد حوالى ٢٠ كلم عن سريناغار، العاصمة الصيفية لكشمير الهندية.

وكشمير منطقة تقع في الهيمالايا ومقسومة الى شطرين، احدهما يخضع لادارة الهند والاخر لباكستان. ومنذ ١٩٨٩ يشهد الشطر الهندي من كشمير حركة تمرد انفصالية اسلامية اسفرت عن سقوط اكثر من ٤٧ الف قتيل بحسب السلطات وسبعين الفا بحسب مجموعات الدفاع عن حقوق الانسان.

وتراجعت وتيرة العنف في كشمير في شكل كبير بعدما بدأ الجاران النوويان المتنازعان على السيطرة على كشمير، محادثات سلام في ٢٠٠٤.

الا ان عملية السلام توقفت اثر اعتداءات بومباي التي نفذتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ مجموعة من المقاتلين الاسلاميين المتشددين في بومباي العاصمة الاقتصادية للهند وخلفت ١٦٦ قتيلا.

المعارضة سو تشي تلتقي مجددا وزيرا في المجلس العسكري الحاكم ببورما

رانغون / اف ب

التقت المعارضة اونغ سو تشي مجددا امس الاربعاء وللمرة الثانية في غضون خمسة ايام، وزيرا مكلفا العلاقات بينها وبين المجلس العسكري الحاكم في بورما، على ما افاد مسؤول بورمي طلب عدم كشف هويته.

واوضح المصدر لوكالة فرانس برس ان المباحثات بين المعارضة سو تشي ووزير العمل وضابط الاتصال بينها وبين السلطات العسكرية استمر لنحو ٣٠ دقيقة في دار الضيافة التابعة للحكومة.

وكانت سو تشي التقت الوزير السبت الماضي للمرة الاولى منذ كانون الثاني ٢٠٠٨، وغداة رفض محكمة في رانغون استئنافا تقدمت به المعارضة الفائزة بجائزة نوبل للسلام والذي احتجت فيه على الحكم عليها في آب بالاقامة الجبرية لمدة ١٨ شهرا اضافية.

ويأتي اللقاءان في الوقت الذي بدأت فيه واشنطن الاسبوع الماضي مباحثات مع السلطات العسكرية للمرة الاولى منذ اكثر من عشر سنوات.

واكدت صحيفة "نيو لايت اوف ميانمار" الرسمية الاحد ان اول لقاء تم اثر رسالة الكترونية بعثتها سو تشي للجنرال ثان شوي وذكرت فيها كيف يمكن للمجلس العسكري الافادة من رفع العقوبات الغربية.

وذكرت الصحيفة على موقعها الالكتروني ان "مجلس الدولة للسلام والتنمية (الاسم الرسمي للمجلس العسكري) تلقى الرسالة في الاول من تشرين الاول/ اكتوبر.

وبالتالي توجه الوزير (...) الى رانغون واجتمع مع اونغ سان سو تشي".

ويفترض ان يمهد استئناف الحوار بين الولايات المتحدة والمجلس العسكري لاصلاحات سياسية في بلد لا تؤثر عليه العقوبات. ورحبت المعارضة البورمية بقرار ادارة اوباما وابلغت من خلال محاميها بانها تدعم الحوار غير المشروط.

ووعد المجلس العسكري بتنظيم انتخابات في ٢٠١٠ هي الاولى منذ ١٩٩٠.

وكانت الرابطة الوطنية من اجل الديموقراطية التي تتزعمها سو تشي فازت في الاقتراع من دون يسمح لها بممارسة الحكم.

الشرطة التركية تواجه متظاهرين بخراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع

اسطنبول / الوكالات

استخدمت الشرطة في اسطنبول امس الاربعاء لليوم الثاني على التوالي خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع وسيارات مصفحة لتفريق متظاهرين يحتجون على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين يعقدان اجتماعاتهما السنوية في العاصمة التركية.

وهجمت قوات الشرطة على نحو ٣٠٠ متظاهر تجمعوا في حي بنغالتي على الضفة الاوروبية من اسطنبول وهم يهتفون "ارحل يا صندوق النقد الدولي هذا العالم ملكنا" وكانوا يريدون التوجه الى مركز الاجتماع الذي يبعد بضع مئات الامتار عن موقع التظاهرة، بحسب مراسل وكالة فرانس برس. ورد المتظاهرون ومعظمهم ملثمين واعضاء منظمات اقصى اليسار والفوضويين، برمي الحجارة وكرات معدنية بمقاليع.

وقامت الشرطة باعتقال بعض المتظاهرين.

وكانت شرطة اسطنبول تدخلت بقوة الثلاثاء ضد الفي متظاهر كانوا يحتجون بعنف على اجتماع المؤسستين الماليتين الدوليتين واعتقلت نحو ٨٠ منهم.

وتوفي رجل يبلغ ٥٥ عاما من العمر كان في منطقة التظاهر وذلك اثر سكتة قلبية.

واختتمت الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي بدأت رسميا الثلاثاء، اليوم الاربعاء.

وتولى نحو عشرة آلاف شرطي و١٦٠٠ حارس مهمة توفير الامن للاجتماعات.

الجيش الباكستاني يعلن مقتل قيادي في حركة طالبان في وادي سوات

بيشاور / الوكالات

اكد الجيش الباكستاني انه قتل امس الاربعاء قياديا كبيرا في حركة طالبان في وادي سوات شمال غرب البلاد، حيث يشن الجيش منذ الربيع هجوما واسع النطاق على المقاتلين الاسلاميين المرتبطين بتنظيم القاعدة. وقال الجيش ان نزار احمد، واسمه الحركي غازي بابا، هو من بين ١٥ مطلوبا من بين ابرز القياديين في الحركة المتمردة التي يتزعمها مولانا فضل الله والتي نجحت صيف ٢٠٠٧ في فرض سيطرتها على هذا الوادي، الذي كان في ما مضى معلما سياحيا مهما في البلاد. ورصدت السلطات جائزة مقابل رأس هذا القيادي تزيد عن ٨٠ الف يورو. واوضح الميجور مشتاق خان المتحدث المحلي باسم الجيش لوكالة فرانس برس ان نزار احمد قتل في تبادل لاطلاق النار مع الجيش الذي طوق منزله في ضاحية مينغورا، عاصمة اقليم سوات، لاعتقاله. ونجح الجيش الباكستاني في اعتقال او قتل العديد من قادة حركة طالبان التي يتزعمها فضل الله والتي تعلن ولاءها لتنظيم القاعدة، الا ان زعيم الحركة لا يزال متواريا عن الانظار. وبعدما تفاوضت طويلا مع متمردي حركة طالبان، ووصل بها الامر حد القبول بمطلب طالبان تطبيق الشريعة الاسلامية في وادي سوات، اختارت اسلام اباد مؤخرا الحل العسكري ضد الحركة المتمردة وشنت عليها في نيسان هجوما واسعا، بضغط من واشنطن.

تقرير اخباري

القضاء الصيني أمام تحدي تطهير نفسه من الفساد

خلال العقود الثلاثة الفائتة دفعت شهوة المال الكثير من الصينيين الى سلوك طرق ملتوية لتحقيق الثروة، بمن فيهم عدد من كبار المسؤولين في سلك القضاء الذي بدأ اليوم ينفض عن نفسه غبار الفساد اثر انكشاف سلسلة فضائح.

بكين / اف ب

وكشفت هذه الفضائح تورط العشرات من كبار المسؤولين في السلك القضائي، على رأسهم نائب الرئيس السابق للمحكمة العليا، في قضايا فساد، وهو موضوع تعهدت الحكومة الصينية بمكافحته جديا.

ومن المتورطين ايضا وين جيانغ، الرئيس السابق للقضاء ونائب الرئيس السابق لشرطة شونجينغ، المدينة الضخمة الواقعة في جنوب غرب البلاد.

ويعتقد ان وين (٥٤ عاما) جمع ثروة تقدر بحوالى ١٠٠ مليون يوان (١٠ ملايين يورو) عبر رشاوى حصل عليها مقابل حمايته لعدد من كبار المجرمين.

ويقول المحامي الملتزم في قضية مكافحة الفساد مو شاوبينغ انه "عندما يكون اناس مثل نائب رئيس المحكمة العليا فاسدين، يمكن عندها اكتشاف مدى فساد النظام القضائي في الصين".

واضاف المحامي، الذي تولى مكتبه الدفاع عن العديد من الاشخاص الذين صودرت اراضيهم او تلقوا تعويضات بخسة، ان "المشكلة شديدة الخطورة".

غير ان الحكومة الصينية تعهدت بجعل مكافحة الفساد احد المواضيع الاساسية المدرجة على قائمة اولوياتها، وهو موضوع يهدد اسس شرعية الحزب الشيوعي الحاكم.

ووين، الذي اصبح العام الماضي الممثل الاعلى للقضاء في شونجينغ بعدما امضى ١٦ عاما في سلك الشرطة، متهم بتوفير الحماية لشبكة ضخمة من رجال الاعمال والمجرمين والمسؤولين الحكوميين في هذه البلدية التي يقطنها اكثر من ٣٠ مليون نسمة.

وبحسب وسائل الاعلام الرسمية فقد شملت اعمال الفساد التي تورط فيها هذا المسؤول ميادين شتى، من العقارات الى وسائل النقل والعاب القمار والدعارة والربا.

وبلغ عدد المشتبه بهم في هذه القضية حوالى ٢٠٠٠ شخص بينهم ٢٠ مسؤولا بلديا على الاقل تم التحقيق معهم وداهمت الشرطة مقارهم، بينهم جانغ تاو نائب رئيس المحكمة العليا في شونجينغ.

وكتبت صحيفة "شبيبة الصين" ان "ما يصدم اكثر في العلاقات التي تربط وين جيانغ بالمافيا ورجال اعمال، هو الدور الذي لعبه جميع المسؤولين الرسميين على كل المستويات".

واضافت انه "لو لم تكن هناك هذه الشبكة الواسعة من المسؤولين لاقامة جسور تواصل، لما كانت لوين جيانغ السلطة والقدرة على توفير هذه المظلة الحمائية".

وبعيد افتضاح امر وين، طرد الحزب الشيوعي من صفوفه هوانغ سونغيو، النائب السابق لرئيس المحكمة العليا في الصين اثر اقالته من منصبه بتهمة الاخلال بواجباته.

ويعتقد ان هوانغ (٥١ عاما) ساهم في تسوية قضية عقارية قيمتها ٤٠٠ مليون يوان مقابل رشوى كبيرة نهاية التسعينيات، يوم كان يشغل منصبا في اقليم غوانغ دونغ الجنوبي وهو احد اثرى الاقاليم الصينية واكثرها حركة.

ويعلق جوزف تشينغ من جامعة "سيتي يونيفرستي" في هونغ كونغ ان "مشكلة الصين الكبرى هي الفساد، والفساد مرتبط بعدم وجود آليات للمراقبة والتوازن في السلطة".

ويضيف ان "هذا الامر مرده الى ان الحزب يريد ابقاء سيطرته المطلقة على السلطة وهو ليس مستعدا لاخذ اجراءات تقلص هذه السلطة، وبالتالي فهي حلقة مفرغة لا تسمح لهم بمكافحة الفساد بطريقة فعالة".

وبحسب وسائل الاعلام فان السلطات الصينية لم تتخذ اي اجراءات في هذا الاطار من مثل ارغام المسؤولين على الكشف عن ثرواتهم او منع توظيف اقاربهم.

ويقر جوزف تشينغ بان مثل هذا الامر يساعد على تحقيق الشفافية ولكنه يؤكد بالمقابل ان صحافة اكثر حرية يمكنها ايضا ان تؤدي هذا الدور، بالاضافة الى برلمان يتمتع بصلاحيات اكبر تتيح له ان يكون اكثر من مجرد مجلس دوره المصادقة على القرارات الصادرة عن القمة.

نافذة على العالم

غينيا.. شهية الفقراء للسلطة

محمد مزيد

عندما توفي الرئيس الغيني لانسانا كونتي في عام ٢٠٠٨ اتجهت هذه البلاد الافريقية الواقعة على المحيط الاطلسي الى أنفاق العنف المظلمة، فدخلت فيها ولم تخرج منها بعد.

منظرو السياسة والفكر السياسي لم يفطنوا في قراءتهم ان تتحول القارة الى مهرجان للانقلابات العسكرية، لذلك، فأن اية قراءة لأحد بلدانها "الفقيرة" حضارياً ومعرفياً، و"الغنية" بالمعادن والثروات الطبيعية، ستخرج دائما عن الجوهر الكامن في الحياة الافريقية.

بعد وفاة هذا الرئيس، تسلم السلطة، بانقلاب عسكري، نقيب في الجيش يدعى موسى داديس كامارا واعلن الاحكام العرفية فوراً، وصادر الحريات، وأوقف العمل بالدستور والانشطة السياسية والنقابية، وشكل مجلساً استشاريا باسم "المجلس القومي للتنمية الديمقراطية يضم عسكريين ومدنيين لادارة شؤون البلاد .

واعلن قادة الانقلاب عن حظر ليلي في انحاء البلاد، كما وجهوا انذارا للقوات الموالية لحكومة كونتي الراحل من اللجوء الى استخدام مرتزقة لمحاولة عودتهم الى السلطة.

ولكي يعطي هذا النقيب الانقلابي مصداقية لوجوده " السلطوي "أعلن عدم نيته الاستمرار في الحكم اكثر من عامين، الى حين اجراء الانتخابات الرئاسية النزيهة بنهاية عام ٢٠١٠. لكنه عندما أعلن عن ترشيح نفسه للرئاسة تحركت الدماء داخل البيت الغيني وخارجه فانطلقت الاحتجاجات ووصلت الى تخوم البيت الرئاسي، عندئذ، فتحت النيران وسقط العشرات من القتلى كدفعة أولى.

ولم يتوان الجيش الموالي لقادة الانقلاب عن الذهاب الى اقصى مدى من العنف حين قاموا باغتصاب النساء وزج الالاف في المعتقلات. في ظننا ان القصة تتكرر في كل انحاء البلاد الإفريقية، هناك على الدوام معارضون للحكم العسكري، وهناك على الدوام قوات جاهزة للانقضاض على المعارضين.. والحصيلة ان بحراً من الدم ينزف في الشوارع، لتأكيد شهوة السلطة.

تقول منظمات حقوق الانسان ان قوات الجيش حاصرت ٥٠ ألفاً في تظاهرة اقيمت في ملعب رياضي احتجاجاً على تقارير تفيد باعتزام النقيب (كمارا) ترشيح نفسه للرئاسة.

فرنسا من جهتها والتي تعد (ولي نعمة) غينيا، أعلنت عن تعليق تعاونها العسكري مع السلطات في غينيا، ووصف وزير خارجيتها كوشنير قمع التظاهرات بأنه عمل "دموي وبربري"! في حين علق الاتحاد الإفريقي عضوية غينيا لحين عودة الحياة الدستورية، وكانت آخر مستجدات الوضع ما نقل عن غضب واشنطن وصدمتها مما يحصل في هذا البلد، وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، إن واشنطن مصدومة وغاضبة من أعمال العنف التي شهدتها غينيا في أعقاب قمع الجيش لتجمع المعارضة.

هنا نسأل، الى أي مدى تبقى شهوة الانقلابيين مستفحلة في اقتياد السلطة من اذنيها الى تخوم الفاجعة؟